



MISR HOTELS Co.  
شركة مصر للفنادق

القاهرة في : ٢٠١٦/١٠/٣

**السيدة الأستاذة / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة  
البورصة المصرية**

تحية طيبة وبعد ::

بالإشارة إلى كتابنا رقم (٦٧٩) المؤرخ ٢٠١٦/٩/٢٩ مرفق به القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٦ وتقدير السادة/ مراقبى الحسابات .  
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم صورة من رد الشركة على تقرير السادة/ مراقبى الحسابات - الجهاز  
المركزى للمحاسبات .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب

محاسب قانوني /

(د. مصطفى محمد سعد)



رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

على القوائم المالية (المعدلة) لشركة مصر للفنادق

عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٦/٦/٣٠



**الرد**

- بالنسبة لدفتر الجرد فهو يخضع للقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة وطبقاً لل المادة (١) تسرى أحكام هذا القانون على الأعمال التجارية وعلى كل شخص طبيعي أو اعتبارى ثبت له صفة التجار ، ومن العلوم أن الشركة إحدى شركات قطاع الأعمال العام وفيما يختص بالدفاتر فإن الشركة خاضعة لأحكام النظام المحاسبي الموحد وتعديلاته والذي حدد السجلات المستخدمة كأطار عام ويعتبر سجل اليومية العامة والأستاذ العام من السجلات المترتبة ويستخدم من السجلات الأخرى ما تستوجب الحاجة إليه ، وهي الدفاتر المسئولة بجميع شركات قطاع الأعمال العام والأجهزة والهيئات الاقتصادية الحكومية .

**الملحوظة**

- لا يوجد بالشركة دفتر الجرد في حين نص قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المادة (٢١) يمسك دفتر الجرد .  
يتعين الالتزام بأحكام القانون .

**حساب الأصول الثابتة :-**

بلغ رصيد الأصول الثابتة في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٢٤٧,٧٨ مليون جنيه في حين بلغ مخصص إهلاك الأصول الثابتة نحو ٦٦,١٦٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

- تقوم الشركة حالياً بالإشتراك مع المتخصصين في نظم المعلومات والحاسب الآلي في شركة مصر للسياحة بتحديث نظم المعلومات والحسابات وتحديث برامج الحاسب الآلي الخاصة بالأصول الثابتة باستخدام نظام الباركود لضمان دقة البيانات الخاصة بالأصول المسجلة وبما يتضمن إعداد سجل متكامل لكافة الأصول والموجودات .

- تم جرد الأصول الثابتة في تاريخ القوائم المالية بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وقد أشرفنا على جانب منه في حدود الأمكانيات المتاحة وقد تم إعداد تقرير عن ذلك وإبلاغه للشركة برقم (٥٧٠) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨ .

- ويحصل بما تقدم عدم إستكمال واستيفاء بيانات سجل الأصول الثابتة المستخرجة من الحاسب الآلي حيث لم يتم إثبات بيانات الأصول الثابتة الخاصة بفندق النيل ريتزكارلتون وكذلك لا تتضمن البيانات التحليلية للأصول الثابتة لفندق دهب سفير من حيث الرقم الكودي لكل صنف من الأصول وتاريخ الشراء وإهلاك العام ونسبة الإهلاك المجمع .

الأمر الذي يصعب معه إجراء المطابقة .

يتعين إستكمال السجل وإجراء المطابقات الصحيحة مع سجل الأصول بعد إستكماله للتأكد من موجودات الشركة وللحفاظ عليها .

## المنحوطة

## المرك

<p>- تم الاستعلام من جدولمحكمة النقض على الطعن رقم (١٤٦١٢) لسنة ٧٨ والطعن رقم (١٥٩٩١) لسنة ٨٠ ق وتبين أنه لم يتم تحديد جلسة لنظر الطعن بالنقض .</p> <p>- أما بشأن الاستئناف رقم (٤٢٩٠) لسنة ١٢٧ ق القاهرة والمحدد نظره أمام المحكمة جندة الدفترية نحو ١٧ ألف جنيه ومحددة النظر أمام المحكمة في ٢٥/١٠/٢٠١٦ لورود تقرير الخبراء .</p> <p>- وجرى متابعة تلك القضية .</p>	<p>- ما زالت الدعاوى القضائية متداولة بشأن إسترداد الشركة لقيمة جزء من الأرض المملوكة لها بمدينة ملوى بمحافظة المنيا منذ عام ١٩٧٩ والتي تقدر مساحتها بنحو ٥ هكتار ، اف وبالبالغ قيمتها ١٧ ألف جنيه ومحددة النظر أمام المحكمة في ٢٥/١٠/٢٠١٦ لورود تقرير الخبراء .</p> <p>يتعين موافاتنا بما تم في هذه الدعاوى أولاً بأول .</p>
<p>- تم إصدار أحكام نهائية بصحة ونفذ عدد أربعة شاليهات وجاري تسجيل تلك الأحكام حيث أن تسجيل الأحكام موقوف مؤقتاً حالياً بقرارات سيادية وجاري متابعة الموقف مع الشهر العقاري بجنوب سيناء .</p> <p>- عدد (٤) شاليهات الأخرى المشترأة من شركة رواد مصر للاستثمار السياحي تم إقامة أربع دعاوى وتم تسجيل تلك العالاضن الأربع وصدر حكم في دعويين بالرفض والدعويين الآخرين بعدم القبول وقد تم الطعن على هذه الأحكام من قبل الشركة ومحدد نظرهم جميعاً جلسة ٢٠١٦/١٠/١٥ أمام محكمة استئناف جنوب سيناء .</p>	<p>لم يتم الإنتهاء من تسجيل عدد (٨) شاليهات بمدينة دهب وبالبالغ قيمتهم نحو ٤٥١ ألف جنيه بعد تعديليها طبقاً لما هو وارد بعقود البيع وقد تبين بشأنها ما يلى :</p> <p>- بالرغم من صدور أحكام صحة ونفذت منذ عامين لم يتم تسجيل عدد (٤) شاليهات المشترأة منذ عام ١٩٩١ من الوحدة المطلبة لمدينة دهب حتى تاريخه نظراً لوقف تنفيذ الأحكام الموقوف وفقاً لقرارات سيادية كما أفادت الشركة بردتها على تقريرنا في العام السابق .</p> <p>- بخصوص عدد (٤) شاليهات الأخرى المشترأة من شركة الرواد بموجب عقود إبتدائية منذ عام ١٩٩٧ فقد أقامت الشركة دعاوى صحة ونفذت عقود البيع وقد صدر حكم بالرفض للدعوى رقم (١٥ ، ١٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٦ وبعد عدم القبول للدعوى رقم (١٦ ، ١٨) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٣ وقامت الشركة بالطعن على تلك الأحكام ومحدد نظره بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥ .</p> <p>يتعين متابعة تسجيل الشاليهات التي صدر أحكام لصالحها وموافاتنا بأخر موقف بالقضاء بالنسبة لباقي الشاليهات .</p>
<p>- عدد (٨) شقة بمدينة نوبيع تم إصدار أحكام بصحة ونفذ جميع الشقق وجاري تسجيل تلك الأحكام حيث أن تسجيل الأحكام موقوف مؤقتاً حالياً بقرارات سيادية وجاري متابعة الموقف مع الشهر العقاري بجنوب سيناء .</p>	<p>- تبين وجود عدد (٨) شقق بمدينة نوبيع غير مستقلة بلغت قيمتهم نحو ٢٤٩ ألف جنيه صدر لهم أحكام صحة ونفذت لم تسجل لإيقاف التسجيل مؤقتاً بقرارات سيادية وفقاً لما ورد برد الشركة على تقريرنا في العام السابق .</p> <p>يتعين متابعة وإجراء التسجيل فور إنتهاء الوقف .</p>



## الملاحظة

## حساب مشروعات تحت التنفيذ :-

- تم توقيع العقود مع الشركات المنفذة في إطار عقود الفيديك وإجراءات عمل المستخلصات الخاتمية تتمثل في الخطوات التالية :-
- \* يتم تقديم المستخلص الخاتمي ودفاتر الحصر إلى مدير المشروع والإستشاريين ويتم التأكيد من نهوض جميع الأعمال وعمل الملاحظات وأصدار شهادة إنهاء الأعمال (Taking over certification) وتوفيقها من مدير المشروع والإستشاريين ومراجعتها من القطاع الهندسي بالشركة .
  - \* يتم بناءً على هذه الشهادة عمل الاستقطاعات الازمة أو التعليقات وتوقع غرامات التأخير إن وجدت .
  - \* بناءً على ما سبق فإنه لا يمكن عمل المستخلص الخاتمي وشهادات إنهاء الأعمال إلا في ضوء تسوية كاملة لمقاييس جميع المرافق حفاظاً على حقوق شركة مصر للنفط .
- تم الإنتهاء من مراجعة خاتمي شركة أوراسكوم وإثبات بنوده بالدفاتر وجاري حالياً مراجعة المستخلص الخاتمي لشركة ACC بمعference الإستشاريون ويبلغ حوالي ٦ ألاف سيرايت ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء منه خلال شهرين وهي المستخلصات الرئيسية للمشروع ، كما تم الإنتهاء من عمل خاتميات لحوالي ٩٦% من أعمال الأنابيب والتجهيزات والأكسسوارات وتوريدات التشغيل ، وجاري الإنتهاء من المستخلصات الخاتمية لجميع العمليات المتبقية خلال العام المالى الحالى .
- وسيتم حصر الأصول الثابتة الخاصة بالفندق وإستعادتها من ح/مشروعات تحت التنفيذ وإثباتها ضمن الأصول الثابتة وحساب الإهلاك بعد الإنتهاء من المستخلصات الخاتمية للشركات المنفذة خلال العام المالى الحالى .
- وتجدر الإشارة أن الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ أظهرت أصول الفندق ضمن أصول الشركة وليس ح/مشروعات تحت التنفيذ وتبيّن حساب إهلاك العام التقديرى لها بنحو ٣٧ مليون جنيه وقد تبيّن أنه تم إثبات ما قيمته ١١ مليون جنيه فقط بقوائم العام الحالى في ٢٠١٦/٦/٣٠ .
- يتعين حصر الأصول الثابتة الخاصة بالفندق وإستعادتها من ح/مشروعات تحت التنفيذ وإثباتها ضمن ح/الأصول الثابتة وحساب الإهلاك لها لما لها من أثار على أرباح الشركة وقوائم المالية المعدة في ٢٠١٦/٦/٣٠ .

## حسابات الأصول أخرى:-

- ظهر ح/أصول أخرى (أصول غير ملموسة) في ٢٠١٦/٦/٣٠ بنحو ١١٠,٨٥٠ مليون جنيه والتي تتمثل في مصروفات أجور العمالة لفندق النيل خلال فترة التطوير وبعض المصروفات الأخرى منها نحو ٩٢٧ ألف جنيه تخص العام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وبالمخالفة للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته انصادر بقرار رئيس الجهاز رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ (حيث أن تلك المصروفات لا تعد من تكلفة الأصول غير الملموسة) ، وأيضاً بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة تعريف الأصل غير الملموس فقرات (٨) إلى (١٧) والإعتراف بالأصل غير الملموس فقرات (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) .
- يتعين الالتزام بالنظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع إجراء التسويات في ضوء ذلك ومراجعة ما يخص العام والأعوام السابقة وذلك لما له أثر على القوائم المالية في ظل قيام الشركة

بياناً بعدم حساب التوزيع .



## المرجع

## الملحوظة

<p style="text-align: center;"><b>السر</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- على الرغم من عدم الانتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية الازمة لتشغيل الفندق إلا أنه تم إفتتاحه في شهر أكتوبر ٢٠١٥ وتشغيله جزئياً لحين إستيفاء الإشتراطات الضرورية الأمنية في ضوء الأحداث الجارية ، فقد تم رسملة الفوائد على ح/مشروعات تحت التنفيذ حتى أكتوبر ٢٠١٥ ، وتم التوقف عن رسملة الفوائد بعد هذا التاريخ وهذا يتفق تماماً مع المعيار المحاسبي رقم (١٤) (البنود من ١٠ حتى ٢٥) .</li> </ul>	<p>- نضمن ح/ مشروعات تحت التنفيذ (ح/فوائد ومصروفات القرض) في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٦٢,٦٠٧ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تم حسابها على القرض وكذا الدمغة النسبية والممنوح من البنك الأهلي لتطوير فندق النيل والذي تم تسليمه لشركة الإدارة في ٢٠١٥/٧/٣٠ وقد بلغ ما تم تحميده خلال العام بالخطأ نحو ٢٩,٤٨٢ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) والخاص بتكلفة الإئتمان بنود (٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) والذي ينص على التوقف عن رسملة الفوائد والتي يجب تحويلها على مصروفات الشركة ولما لها من آثار على تخفيض أرباح العام .</p> <p>ويصل بذلك عدم إثبات وتحميل مصروفات الشركة نحو ٤٢٨ ألف جنيه قيمة الدمغة النسبية عن الفترة من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p> <p>الأمر الذي يتغير معه تحويل مصروفات العام بقيمة فوائد القرض وإثبات الدمغة النسبية وأثر ذلك على أرباح العام .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- على الرغم من الانتهاء من المراحل الأولى لتطوير فندق النيل ومراجعة وتسوية بعض المستخلصات الختامية لها إلا أنه تبين وجود نحو ٩١,٥٣٧ مليون جنيه بقيتها تأمينات أعمال بـ نحو ٤٥ مليون جنيه بالأرصدة الدائنة بيانها كالتالي :</li> <li>- جرى الانتهاء من أعمال الإسلام الإبتدائي والمستخلصات الختامية لعمليات المقاولون العرب (هدم وإزالة وفصل شبكات وتكسير) وتم التتبّع على القطاع الهندسي والإستشاريين المختصين ومدير المشروع لمراجعتها وموافقتنا بها .</li> <li>- تم الانتهاء من المستخلص الختامي لشركة أوراسكوم - المقاولون العرب خلال العام المالي الحالى وتم إثبات بنوده بالدفاتر .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- على الرغم من الانتهاء من المراحل الأولى لتطوير فندق النيل ومراجعة وتسوية بعض المستخلصات الختامية لها إلا أنه تبين وجود نحو ٩١,٥٣٧ مليون جنيه بقيتها تأمينات أعمال بـ نحو ٤٥ مليون جنيه بالأرصدة الدائنة بيانها كالتالي :</li> <li>- ٩,٣٣٧ مليون جنيه المقاولون العرب - أعمال الهدم والإزالة</li> <li>- ٩٥١ ألف جنيه المقاولون العرب - فصل الشبكات</li> <li>- ٦,٣٠٩ مليون جنيه المقاولون العرب - عملية الهدم والتكسير للأعمال الإنسانية والإزالة</li> <li>- ٧٤,٩٤٠ مليون جنيه أوراسكوم - المقاولون العرب</li> </ul> <p>يتغير إثباتها بحسب الأصول بالقوائم المالية المعدلة في ٢٠١٦/٦/٣٠ .</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم مخاطبة السادة المصنفين بكتابنا رقم (٦١١) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ وموطئته بمواقفنا بما تم من إجراءات تنهي أعمال التصفية وضرورة الإسراع في إنهائها فوراً .</li> <li>- بالنسبة لمبلغ الـ ٥٠٠ ألف جنيه نسبة الزيادة في رأس المال والذي لم يتم إثباته ضمن رأس المال بسبب عدم نشر هذه الزيادة في السجل التجاري وجريدة الواقع الرسمية لشركة الشرق الأوسط وقد أرسلت الشركة للسادسة تم إتخاذ قرار تصفيفتها منذ عام ١٩٨٦ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من التصفيف وبالتالي عدم اجتماع في ٢٠١٤/٨/٢٧ برئاسة السيدة الأستاذة/رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسادة مراقبين حسابات شركة الشرق الأوسط وممثل شركه إيجوث مصر للنفاذ دراسة الانتهاء من التصفيف والذي انتهى إلى إلزام المصفي بإعداد مركز مالي نهائي لأعمال التصفيف .</li> <li>- تم مخاطبة الشركة القابضة وبخصوص أول الوثائق بالجهاز المركزي للتحاميات والسداد مراقبين مجلس إدارة الشركة القابضة وبحضور السيد/وكيل أول الوثائق بالجهاز المركزي للتحاميات والسداد مراقبين حسابات شركة الشرق الأوسط وممثل شركه إيجوث وممثل شركه مصر للنفاذ دراسة معوقات تمكن التصفيف وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخ إعداد التقرير سبتمبر ٢٠١٦ .</li> <li>- يتعين مواقفنا بأسباب عدم الالتزام بالقرارات المختلفة في هذا الشأن مع العمل على سرعة الانتهاء من أعمال التصفيف .</li> <li>- ينفت مساهمة الشركة نحو ٨٠٠ ألف جنيه ، منها نحو ٥٠٠ ألف جنيه قيمة زيادة رأس المال في عام ١٩٨٦ والذي لم يتم إثباته ضمن رأس المال بسبب عدم توثيق محضر زيادة رأس المال بالهيئة العامة للاستثمار ونشره بالواقع المصرية والظاهر باسم شركة الشرق الأوسط ضمن الأرصدة المدينة .</li> <li>- يتعين العمل على تحصيلها في ضوء ما سبق الإشارة إليه .</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>الاستثمارات طويلة الأجل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- بلغ رصيد الاستثمارات طويلاً الأجل في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٤,٣٢٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى:-</li> <li>- تضمنت الاستثمارات نحو واحد جنيه قيمة الاستثمارات لشركة الشرق الأوسط (تحت التصفيف) في ٢٠١٦/٦/٣٠ والذي تم إتخاذ قرار تصفيفتها منذ عام ١٩٨٦ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من التصفيف وبالتالي عدم اجتماع في ٢٠١٤/٨/٢٧ برئاسة السيدة الأستاذة/رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسادة مراقبين حسابات شركة الشرق الأوسط وممثل شركه إيجوث مصر للنفاذ دراسة الانتهاء من التصفيف والذي انتهى إلى إلزام المصفي بإعداد مركز مالي نهائي لأعمال التصفيف .</li> <li>- ينفت مساهمة الشركة نحو ٨٠٠ ألف جنيه ، منها نحو ٥٠٠ ألف جنيه قيمة زيادة رأس المال في عام ١٩٨٦ والذي لم يتم إثباته ضمن رأس المال بسبب عدم توثيق محضر زيادة رأس المال بالهيئة العامة للاستثمار ونشره بالواقع المصرية والظاهر باسم شركة الشرق الأوسط ضمن الأرصدة المدينة .</li> </ul>



المرجع	الملاحظة
<p>- بالنسبة لمبلغ ١٥٠ ألف جنيه وهو يمثل الحكم الصادر في الدعوى رقم (١٦٣٦) لسنة ٨٧ جنوب القاهرة صالحة الشركة وقد تم قيده بكتاب الدالينين بشركة الشرق الأوسط وتم مطالبة السادة المصنفون بالإلتزام بسداد الشركة بكتابها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ وورده السادة المصنفون بكتابهم المؤرخ ٢٠١٣/١٠/٧ بان هذا المبلغ الظاهر بكتاب الدالينين لا يستحق الصرف إلا عند سداد كافة الدالينين معاً ، وقد تم التأكيد على أحقيه شركة مصر للفنادق فى ذات المبلغ بقرارها ضمن قرارات الجمعية العمومية العامة العادلة في ٢٠١٦/٣/١٣ .</p>	<p>- تضمنت الأرصدة المدينة بحسابات الشركة نحو ١٥٠ ألف جنيه قيمة الدمعة النسبية على رأس المال وفقاً للحكم الصادر في الدعوى رقم (١٦٣٦) لسنة ٨٧ جنوب القاهرة لصالح الشركة والمثبتة بفاتورة شركة الشرق الأوسط ضمن الأرصدة الدائنة . يعين تحصيل مستحقات الشركة .</p>
<p>- شركة أبو ظبي للاستثمارات شركة واعده ومتلك عدة فنادق ونجوم بمواقع سياحية مميزة بعوائد متينة وعدم توزيع أرباح تنمية تطوير فنادقها وإضافة طاقات فندقية وتوسيعات جديدة بالإضافة لاتساع النشاط السياحي الحالى .</p> <p>- تساهم الشركة في عدد (٥) شركات مشتركة بلغت قيمة مساهمة الشركة في هذه الشركات مبلغ ١٣,٥٨٥ مليون جنيه ويدرسه تتالي أعمال تلك الشركات كمحفظة استثمارية واحدة وقد حفظت هذه الشركات خسائر في العام المالى ٢٠١٥/١٢/٢١ نتيجة انزول التزوف السادس لاتساع السياحة في مصر وعلى الأخص بعد سقوط الطائرة الروسية وما كان لها من آثار سلبية .</p> <p>- ويدرسه المؤشرات المالية لهذه الشركات تجد أن القيمة النظرية لاجمالى مساهمة الشركة في هذه الشركات وفي آخر نتائج أعمال لها بمبلغ ١٥,٥٧٤ مليون جنيه وتحقق زيادة عن مساهمة الشركة الأصلية في هذه الشركات بنسبة زيادة قدرها ١٥% .</p> <p>- وينظر أن نسبة مساهمة الشركة في تلك الشركات نسبة ضئيلة وبالتالي فإنها لا تمثل حصة حاكمة في رأس مال تلك الشركات فإن الشركة تتلزم بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٨٤) لسنة ٢٠٠٤ ، (١٥٠٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إجراءات التصرف في حصص المال العام في هذه الشركات وكذا قرار السيد الدكتور وزير الاستثمار رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠٠٥ والمتضمن التزام كافة الجهات التي تفوضها وزارة الاستثمار في بيع مساهمات المال العام (التي تمتلك حصة حاكمة) .</p> <p>- تقدمت الشركة بمعتبر للشركة القابضة للتخلص من المساهمات في الشركات المشتركة طبقاً لما هو موضع بتقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة (البند سادساً) .</p>	<p>تضمنت الإستثمارات نحو ١٣,٥٨٥ مليون جنيه إستثمارات أسهم في شركات أخرى (خمس شركات) وتمثل في الآتي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نحو ٦,٧٥٠ مليون جنيه قيمة المساهمة في شركة أبو ظبي للاستثمارات والتي لم تقم بتوزيع أرباح منذ ٢٠١١/٦/٣٠ .</li> <li>- نحو ٦,٨٣٥ مليون جنيه إستثمارات في عدد أربع شركات تحقق خسائر ومكون لها مخصص بنحو ٢٠٠٣٥ مليون جنيه هذا وقد تقدمت الشركة العام المالى السابق والحالى للشركة القابضة للتخلص من تلك المساهمات حيث أنها لا تحقق عائد .</li> </ul> <p>الأمر الذى يتعين معه موافقتنا باخر إجراءات تمت فى هذا الشأن</p> 
<p>- سيتم دراسة الموقف القانونى لتلك السندات وإمكانية الإستثمار الأمثل لها بما يحقق مصلحة الشركة .</p>	<p>كما تضمنت الإستثمارات نحو ٧٤٥ ألف جنيه قيمة احتياطي يستثمر في سندات حكومية منذ عام ١٩٦٧ بعائد قدرة ٦%٣,٥ حيث حققت نحو ٢٦ ألف جنيه . يعين دراسة الموقف القانونى لتلك السندات وإمكانية إستثمارها بما يحقق صالح الشركة .</p>
<p>- سيتم تسوية هذا الرصيد عند إغفال حسابات فندق دهب ريزورت الخاص بالإدارة الذاتية فور ورود تقرير مكتب حازم حسن مراقب حسابات الفندق بشأن فحص العام المالى المنتهى فى ٢٠١٥/١٢/٣١ .</p>	<p>تضمنت الحسابات المدينة لدى الشركات فى ٢٠١٦/٣٠ رصيد باسم جارى إدارة دهب ريزورت مدين بنحو ٢,٠٢٩ مليون جنيه تخص تشغيل فندق دهب ريزورت (الإدارة الذاتية) حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ حيث تم تسليم الفندق إلى الإدارة الجديدة شركة سفير فى ٢٠١٦/١/١ . يعين إجراء التسويات اللازمة لما لذلك من آثار على نتائج أعمال الشركة .</p>



## المحظوظة

## حسابات مدينة دى المصالح والهيئة :-

بلغ رصيد الحسابات المدينة دى المصالح والهيئة فى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ١٧٣,٠٨٧ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

- تضمن الحساب مبلغ ١٦٧,١٣٩ مليون جنيه قيمة المسدد لوزارة المالية عبارة عن ١٥٠ مليون جنيه لوزارة المالية ونحو ١٧ مليون جنيه مصروفات قضائية تنفيذاً لحكم الاستئناف الصادر ضد الشركة في ٢٠٠٩/٤/٢٨ بسداد نحو ٢٦٤ مليون جنيه لوزارة المالية قيمة نصف أرباح فندق النيل فيما زاد عن ٦% من رأس المال المدفوع وفقاً لقانون (١٨) لسنة ٢٠١٤/٥/١٣ والذي تم نقضه بالنقض رقم (١٠٨١١) في ٢٠١٦/٧/٢٤ قررت المحكمة ندب لجنة استئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً ب الهيئة أخرى وفي ٢٠١٦/١٠/٢٢ تحديد جلسة ٢٠١٦/١٠/٢٢ لورود التقرير من اللجنة

الأمر الذي يتبع معه موافتنا بموقف المصروفات القضائية وبالبالغة نحو ١٧ مليون جنيه والذي تم سدادها للمحكمة وموافقتنا باخر موقف للدعوى .

## البر

- تم إحالة القضية لمحكمة الاستئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً ب الهيئة إستئنافية أخرى بناء على حكم محكمة النقض وصدر حكم تمييزى من محكمة استئناف القاهرة بعد الإحاله بندب لجنة ثلاثة خلاف اللجنة السابقة لبيان المبالغ المستحقة وكذا بيان المبالغ التي قامت الشركة بسدادها والأسماء التي أنصب عليها اتفاق الصلح المؤرخ ١٩٩٩/٢/١٥ والذي مفاده إنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين وإجراء المعاصلة بين التقارير السابقة وبين الصحيح منها وتتأجل نظره لجلسة ٢٠١٦/١٠/٢٢ وجاري المتابعة .
- طبقاً لنص المادة (٢٧١) من قانون المرافعات : يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام اياً كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقضى متى كان ذلك أساساً لها .
- وقضت محكمة النقض في هذا الخصوص : أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه زواله وإعتبره كان لم يكن ومن ثم تزول جميع أثاره المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدور الحكم المنقضى وتترتب هذه النتيجة كاثر قانوني لحكم النقض سواء صرحاً الحكم به أم لم يصرح . (نقض مدنى ١٤/٣/١٩٧٢ ص/فتحى والى ص ٨٠٣)
- الأمر الذي يكون معه أحقيه الشركة فى إسترداد مبلغ ١٥٠ مليون جنيه السابق سداده وكذلك مبلغ ١٧ مليون جنيه المسددة كمصاريف قضائية والسابق المطالبة بهم دون استجابة أو جدوى لطلب الشركة حيث أنها جهات ساديه يصعب على الشركة التنفيذ الجرىء عليها .

- بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ وافق رئاسة مجلس الوزراء على قرارات المجموعة الاقتصادية منها تحصيل مقابل الارتفاع بالارض المقام عليها فندق النيل هيلتون حتى ٢٠٣٤ مبلغ مليون دولار أمريكي يدفع في الاول من يناير كل عام حسب سعر الصرف في هذا اليوم ويزداد سنوياً بواقع ١% من يناير ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٣٤
- بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢١ صدر قرار وزير المالية رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٠١ تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠١ وموافقة اللجنة الوزارية للخصوصية بزيادة مقابل الارتفاع سنوياً .
- وقد نصت مادته الثانية على الآتى :
- (( يدفع مقابل الارتفاع في بداية كل سنة مالية أى في اليوم الاول من يناير من كل عام حسب سعر الصرف في هذا اليوم )) .

- يتصل بما تقدم وجود رصيد دائن بحساب مصروفات مستحقة التحصيل لصالح وزارة المالية في ٢٠١٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣١,٦٣٤ مليون جنيه عبارة عن قيمة حق الارتفاع بأرض فندق النيل ابتداء من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ طبقاً للقرار الجمهورى في ذلك الشأن وبالبالغة مليون دولار سنوياً (تزايد بنسبة ٦% سنوياً) وبسعر الصرف للدولار المعن من البنك المركزى المصرى في ١/١ من كل عام وبالبالغة حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٥,٣٣١ مليون دولار بما يعادل نحو ٧٤ مليون جنيه مصرى في تاريخ القوائم المالية حيث لم تقم الشركة بإدراج فروق تقييم العملة علماً بأن المخصص المكون لمقابلة مستحقات وزارة المالية بلغ نحو ٩,٩ مليون جنيه .

الأمر الذي يتضح معه وجود فروق بين الرصيد بعد حساب فروق الأسعار وما هو مثبت بالدفاتر .

يتبع إجراء التسويات اللازمة .

